

كتابة على الصيحات

شكل الحكومة المقبلة

عمار القيسي



حكومة استحقاق انتخابي وفصيل آخر يرى الحل والإنقاذ على يد حكومة مشاركة. وهي حالة مقبولة في اجواء التأسيس الديمقراطي في العراق. الغريب ليس في التسميات، ففي اوروبا العتيدة الديمقراطية، هناك ايضا تسميات للحكومات، فهناك حكومات ائتلاف واغلبية وترضية، الى مافي قاموس واختراعات السياسة والسياسيين من تسميات بعضها من صناعة الواقع وغيرها من صناعة خيال السياسيين. الغريب في الامر عندنا ان احدا لايسأل المواطن عن نوع الحكومة التي يريد، لامن قريب ولا من بعيد، وهم، اي السياسيون، لما قبل السابع من آذار كانوا

يتوسلون المواطن ويتودون اليه ويقدمون له الهدايا ويؤكدون على دورنا نحن بسطاء المواطنين لكي نؤشرعلى اسمائهم المباركة في البطاقة الانتخابية. ورغم ان الحديث كثير عن تزوير بعض ارادتنا في هذا المكان أو تلك الحطة، لكننا عباد الله الصالحين مازلنا عند موقفنا في ان يفهم سياسيونا واقفنا ومطالبينا وان ينزل الجميع من على ظهور جباههم العالية ويخفضوا سقوفهم المرتفعة لينقدوننا مما نحن فيه. لاحظ عزيزي المواطن الكريم، كيف انقلبت الآية. بالاسم القديم كانوا يتوسلوننا ويتنونون رضانا واليوم يتوسلهم ان يصدقوا معنا فيما قالوه لنا في

السر والعلن بوجههم الباشة المبتسمة دوما امام الفضائيات وكاميراتنا! الاتفاق على شكل الحكومة سيأكل ما لايقل عن ستة أشهر في احسن التقديرات التفاوضية، وهو زمن مستقطع من حياتنا ومما يمكن استغلاله في هذا الوقت لتقديم الخدمات الينا. وسيأخذون منا زمنا آخر للاتفاق على اسم وشكل ووسامة رئيس الوزراء القادم، ثم ينتظر منهم ان يتوجهوا كالاخوة الاحباب الى مقاعد البرلمان ليختاروا رئيس مجلس النواب ثم رئيس الجمهورية، الذي سيكلف بدوره رئيس الوزراء لتشكيل الحكومة. زمن التشكيل هو خطرورة الوضع، الذي يحذرون منه بأنفسهم،

الاختلاف الجديد القديم بين الكتل السياسية الفائزة في انتخابات السابع من آذار الماضي. هو على شكل الحكومة العتيدة المقبلة. تسميات عديدة اطلقها الفرقاء السياسيون على الحكومة التي يشنونها. فهي توافقية مرّة وشراكة وطنية مرّة اخرى وكتلة ثالثة ترى ان تكون حكومة اغلبية فيما تعارضها كتلة اخرى فتريد

على شكل الحكومة، ان كانت توافقية أو شراكة وطنية أو مشاركة وربما سنفاجأ باسم جديد على مسامعنا. بعض الخبثاء يقول ان معظم النواب يعتقدون ان الشعب لم ينتخبهم وانما انتخب قيادات القوائم والكتل لذلك فهم غير مكثرئين كثيرا بالحكومة المقبلة وشكلها واسمها، ودليل هؤلاء ان رئيس قائمة يحصل على اكثر من نصف مليون صوت انتخابي في بغداد مثلا في حين لم يتجاوز اصوات النائب الجديد الألف صوت، لكن الذي ساعده على ان يكون نائبا عن الشعب هو قانوننا الانتخابي العجيب. في كل الافتراضات، فان على الكتل السياسية ان تفهم خطورة الوضع، الذي يحذرون منه بأنفسهم،

ائتلاف المالكي: لا اجتماع قبل التوصل لاتفاق تمهيدي.. تصريحات الصدر هل تقوض فرص الاتفاق؟

طاولة الائتلاف الوطني المستديرة تنتظر عودة الحكيم من السعودية

بغداد / المدى

واطلع العيساوي الذي يترأس اللجنة التفاوضية للكتلة العراقية السيد الحكيم على الاتصالات التي اجراها مع الائتلاف الأخرى من اجل اطلاق عملية تشكيل الحكومة. مشيراً الى ان ما يميز اجتماعه مع الحكيم هو التأكيد على ان المشاركات بين الائتلاف الوطني والقائمة العراقية كثيرة وان الجهود المشتركة بينها متواصلة في هذا المجال وشدد على ان الاجتماع يأتي في سياق الجهد السذي لتبذله القائمة العراقية لاجراء تفاهات تعرض على الطاولة المستديرة المنتظرة موضحا بالقول "اننا اليوم امام مسؤولية تاريخية في عدم اضاعة الوقت لتشكيل الحكومة".



في وقت اعلنت الكتلة العراقية بزعماء اباد علوي امس موافقتها على دعوة زعيم المجلس الاسلامي الاعلى عمار الحكيم لعقد طاولة مستديرة لقادة الكتل الفائزة في الانتخابات، تحفظ عليها المالكي وقدم البولاني بديلا عنها فان القوى السياسية تنتظر عودة الحكيم من زيارة سيقوم بها للسعودية هذا الاسبوع لتحديد مصير الطاولة والموضوعات التي ستناقش فيها. وخلال اجتماع مع الحكيم اكد رافع العيساوي نائب رئيس الوزراء والقيادي في القائمة العراقية استعداد العراقية للجلوس مع الائتلافات الأخرى حول الطاولة المستديرة لإعداد تفاهات "لاتفاق على ورقة للإصلاح السياسي الحكومي والبرلماني واعداد البرنامج الحكومي وتحديد كيفية المشاركة السياسية بين الكيانات وتشكيل حكومة للمشاركة الوطنية" كما قال في تصريح عقب الاجتماع.

ومن جهته اكد الحكيم ان طرح مختلف القضايا على الطاولة المستديرة يسهم في العمل على ايجاد حلول للمشاكل العالقة بين الاطراف السياسية كما انها تسهم في تهيئة الارضية المناسبة للخروج بحكومة شراكة وطنية لاتقصي او تستبعد احدا. وأشار الى ان المشاورات بين الاطراف الاساسية في الائتلاف تأتي لتنضج الرؤى والمواقف والخطوات المطلوب اعتمادها في تشكيل الحكومة المقبلة متمنيا ان تصل هذه المشاورات والرؤى الى تحالفات رصينة".



الائتلاف الوطني العراقي

الطاولة طريقنا لتنقية الاجواء وترتيب الشأن العراقي

في اتخاذ القرارات لأنه لا يمكن أن يشارك الكرد في تشكيل الحكومة ويتم استنقاؤهم عند اصدار القرارات". وشدد بالقول "كما ان المسائل ذات العلاقة بالجيش العراقي ودور الكرد فيه، ووضوح عائدات النفط والغاز وكيفية توزيعها، وكذلك تنفيذ المادة ١٤٠ والموازنة العامة والتعداد العام للسكان الذي يهم الكرد كثيرا، وينبغي أن ينظم خلال العام الحالي، هذه كلها أمور يجب أن تبحث عند التفاوض بين اقليم كردستان والأطراف العراقية الأخرى.



التيار الصدري

الجعفري مرشح جماهيرنا والمالكي لم يف بوعوده لنا

يبقى متماسكا قويا متوحدا". وعبر عن تطلعه بأن تلقى هذه المبادرة استجابة واسعة وقال نحن على استعداد لتخليها بعد ان تردنا المقترحات والإراء التي يمكن ان تطورها وتنضج مفرداتها من اجل ان نحقق نتيجة فضلى تساعدنا في احتواء الموقف السياسي وتوحيد الجهود لأن نجعل الاجراء صافية ومناسبة لترتيب الشأن العراقي".



الائتلاف الكردستاني

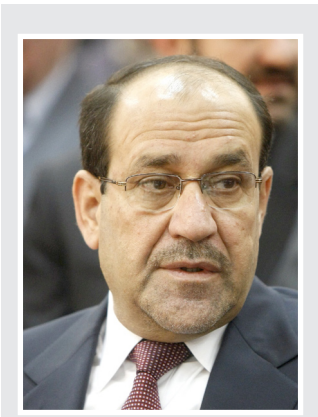
القوائم التي حاورتنا تحدثت عن الالتزام بالمادة ١٤٠

وقال: ان الاخرين يحاولون ان يتدخلوا في تفاصيل الحياة العراقية في ممارسات خطيرة يريدون من خلالها ان يقولوا ان رجال العراق بحاجة الى وصاية "لكن هؤلاء الرجال اكثر من ان تفرض عليهم وصاية" كما قال.

وأشار الى ان بعض الاطراف الخارجية بدأت تتدخل حتى في نتائج الانتخابات الاخيرة والطعون التي قدمتها الكيانات السياسية ضدها ارفضها هذه الممارسة قائلا "دعوا العراقيين هم الذين يعترضون وهناك قضية ومحاكم يدتون في هذه الاعتراضات". وخاطب دول المنطقة والجوار قائلا "لانتدخلوا في شؤوننا... ودعونا نؤسس مستقبلنا ونسير شؤوننا بأنفسنا".

تصريحات الصدر.. هل الطاولة المستديرة؟ بعد ان وجه زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر انتقادا شديدا الى رئيس الحكومة نوري المالكي خلال

الشخصية وعندما تظهر تصريحات من هنا وهناك فانها تمثل آراء وخلافات شخصية. وشدد الحساني على ان هناك مشتركات كثيرة بين الائتلاف الوطني وائتلاف دولة القانون وهذه الانتقادات سوف لن تؤثر على هذه المشتركات. من جانبه قال عضو الائتلاف الوطني العراقي وائل عبد اللطيف ان العمل السياسي في العراق يجب ان يبنى على الوضوح والمكاشفة الحقيقية للاخطاء التي ارتكبت طوال الاربعة سنوات. ووضح عبد اللطيف في تصريح صحفي: ان السيد مقتدى الصدر اشار الى الاخطاء التي ارتكبتها حكومة نوري المالكي ومن اجل ان نؤسس لعمل صحيح لايد من ان نتنقد حكومة المالكي ونرسم خطوات واثقة للحكومة المقبلة وان لا نتكرر الاخطاء التي وقعت بها سابقتها.



الائتلاف دولة القانون

التفاهات المبدئية أولا والطاولة المستديرة ثانيا

المقابلة التلفزيونية التي اجرتها معه قنادة الجزيرة الفضائية اعتبر اعضاء في الائتلاف الوطني العراقي ان هذه التصريحات شخصية وليس لها علاقة بموضوع التحالف بين الائتلافين (الوطني العراقي ودولة القانون) فيما رأى اعضاء في ائتلاف دولة القانون انها تصريحات تهدف الى ازالة الغبار وتصحيح الاخطاء الماضية. وقال عضو الائتلاف الوطني العراقي محمد البياتي ان الانتقادات الاخيرة التي وجهها السيد مقتدى الصدر الى رئيس الوزراء نوري المالكي ليس لها اي علاقة بموضوع التفاوض مع ائتلاف دولة القانون وسوف لن تؤثر على هذه المفاوضات.



الائتلاف العراقي

حواراتنا في سياق ايجاد تفاهات تعرض على الطاولة المستديرة

إلى اتفاق تمهيدي، يفضي الى تشكيل الحكومة المقبلة. وقال العبادي انه لا يمكن اللجوء إلى اجتماع الطاولة المستديرة إلا لمضاء قرارات نهائية، مشددا على ضرورة تهيئة الظروف الملائمة للتفاوض بين الكتل ليصبح من الممكن أنذاك عقد اجتماع الطاولة المستديرة. ويدعو المجلس الأعلى الإسلامي العراقي بزعامة السيد عمار الحكيم احد المكونات الرئيسية لـ "الائتلاف الوطني العراقي" إلى عقد اجتماع وطاولة مستديرة، لضمان مشاركة جميع الكتل الفائزة بالانتخابات التشريعية في الحكومة الجديدة. وفي هذا الشأن قال عضو الائتلاف الوطني عبد الكريم النقيب إن قائمته فتحت الحوار مع الجميع، ودعوا لاجتماع طاولة مستديرة، لضمان مشاركة الكتل الفائزة في عملية تشكيل الحكومة". وتوقع عضو "ائتلاف دولة القانون" حيدر العبادي في حديث لـ "راديو سوا" أن يتم تشكيل الحكومة المقبلة

الائتلافات الرئيسية الأخرى. ولا تبدو واشنطن اوباما مختلفة عن واشنطن بوش في شأن مبدأ الشراكة الوطنية في حكم العراق، وهي تعتقد أن لاكراد موقعا مهما جدا في الشراكة، وتؤكد ان الرئيس طالباني سيلعب دورا بالغ الاهمية في ادارة المرحلة الانتقالية بين حكومتين، فضلا عن تعزيز مبدأ الشراكة في الحكومة الجديدة.

من سيضع الخطة البديلة؟ حركة الحوارات الجارية بين الفرقاء السياسيين تشير الى وضع خطط بديلة لتشكيل الحكومة في حال لم تسفر الخطط الاصلية عن نتائج. وعلى رغم ان الجميع يتحدث عن الانفتاح على الآخرين والقبول بالجميع، وفتح الحوارات المشتركة، الا ان نتائج الاجتماعات على ما يبدو تصطدم بتمسك كل طرف بمطالبه وتحذقه خلف شروطه، ومرشحو الائتلافات الفائزة في الانتخابات على ذلك.

ووسط الانباء التي افادت بتقديم «ائتلاف دولة القانون» مرشحين بدلاء عن المالكي لرئاسة الحكومة على خلفية التحفظات التي تواجه تجديد ولايته، فإن مصادر سياسية مقربة من رئيس الوزراء أكدت لـ «الاسبوعية» ان «المالكي ما زال المرشح الاساسي للمنصب».

وتضيف المصادر ان «الحديث عن بدلاء للمالكي حاليا لا يعود مجرد مناورة تفاوضية، وتحقيقها واقعا لم يحن بعد، لافتين الى ان «ائتلاف دولة القانون» يرى ان «المالكي هو الاجدر بالمنصب ولدى ائتلاف دولة القانون».

وسط هذه الصورة التي تؤكد سيطرة اربعة ائتلافات كبيرة على ما يقارب ٨٠ في المئة من مقاعد البرلمان، فإن مهمة تشكيل الحكومة تستند بلا شك على هذه القوى، فيما يلعب نوع التحالفات دورا مهما في رسم ملامح الحكومة الجديدة.

ويمكن قراءة خريطة التحالفات بمايلي: أولا: لن يتم تحالف بين ائتلاف دولة القانون و القائمة العراقية وذلك للتعارض بين التوجهات والطموحات، ولعل نقطة التقاطع الابرز ان كلا من القائمتين تصر على ان يتولى مرشحها رئاسة الحكومة.

ثانيا: يربح البعض تحالف قائمة دولة القانون مع الائتلاف الوطني العراقي استنادا الى التقارب بينهما، على ان يضم هذا الائتلاف «التحالف الكرديستاني»، لكن تبقى هذه التكهانات نظرية قابلة للتغيير في ضوء المحادثات التي تجرى حاليا، ويتوقع ان تأخذ وقتا طويلا لتجاوز الخلافات القديمة والشروع في تحالفات جديدة تكسر الحواجز السابقة.

ثالثا: فيما ترى محللون سياسيون ان هناك خطة تسير عليها القائمة العراقية لتتخلص في التحالف مع الائتلاف الوطني والتحالف الكرديستاني لتشكيل الحكومة، وتلك الخطة تواجه بدورها عراقيل منهجية.

رابعا: الخطة البديلة الأخرى تتضمن حكومة شراكة وطنية وهذا ما دعا اليه الائتلاف الوطني من خلال الطاولة المستديرة للعل على تأسيس حكومة شراكة وطنية تحظى بتأييد «التحالف الكرديستاني» لكن من الصعب ايضا تخلي علوي او المالكي عن منصب رئيس الوزراء لصالح أي طرف آخر من الاطراف.

وعلى ما يبدو فإن خطة الائتلاف الوطني وان كانت تصطدم بعقدة رئيس الحكومة الا انها الخطة الأكثر قابلية للتنفيذ كونها تحظى بتأييد اقليمي ودولي وايضا تحظى بمباركة المرجعية الدولية التي طالبت في اكثر من مرة بمشاركة الجميع في الحكومة المقبلة.

فيما تبدو طموحات بعض القوى السياسية في ترشيح شخصيات معينة للمناصب الحكومية المقبلة بما فيها النائب الوزارية امر لايد ان يحسم في اجتماعات الطاولة المستديرة، تبدو حظوظ الفرقاء السياسيين في ائتلاف قريبة أكثر من ذي قبل باعتبار ذلك من المطالبات التي قد يفرضها الواقع السياسي.